وزير التخطيط يشيد بدعم البنك الدولي لمسارات التنمية في اليمن

صنعاء/سبأ

،، بحث وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أمس مع المدير التنفيذي للبنك الدولي " ميرزا حسن " جملة من القضايا المتصلة بالتعاون بين اليمن والبنك الدولي وسبل تعزيزه وتطويره وبما يخدم الأهداف المشتركة .

وفي مستهل اللقاء رحب وزير التخطيط والتعاون الدولي بالمدير التنفيذي للبنك الدولي في زيارته الحالية لليمن، مشيدا بالدور الفاعل الذي يضطلع به البنك الدولي في دعم مسارات الاستقرار والتنمية في اليمن .

ونوه الوزير السعدي بحرص البنك الدولي على الايفاء بتخصيص تعهداته المقدمة لليمن خلال مؤتمر الرياض للمانحين، معتبرا أن البنك يمثل أنموذجا للمؤسسات الانمائية الدولية التى سارعت إلى الايفاء بتعهداتها التمويلية عبر تخصيص التمويلات المرصودة لليمن والتوقيع على الاتفاقيات التنفيذية للبدء بتنفيذ المشاريع التى تندرج ضمن قائمة الالويات الحكومية المحددة في برنامج الاستقرار المرحلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعامين " 2012م- 2014م .

من جهته جدد المدير التنفيذي للبنك الدولي حرص البنك على مواصلة تقديم الدعم الاقتصادي لليمن، مشيدا بمستوى التعاون المشترك القائم بين البنك الدولي واليمن .

وأشاد المدير التنفيذي للبنك الدولي بمستوى تنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي وأداء قيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تعزيز أطر التعاون القائمة بين اليمن والبنك الدولي ومجتمع المانحين لليمن .

حضر اللقاء نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور مطهر العباسي ووكلاء الوزارة لقطاع خطط التنمية المهندس عبدالله الشاطر والدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري وبرمجة المشاريع الدكتور عبدالله عبدالمجيد والوكيل المساعد لقطاع المشاريع الممولة خارجيا المهندس محمد المسوري ورئيس المكتب الفني الدكتور علي الجبل .

اجتماع يمني خليجي لفتح آفاق التعاون الصناعي اليوم بصنعاء

محمد راجح/

من المقرر أن يعقد اليوم بصنعاء اجتماع موسع برئاسة وزير الصناعة والتجارة سعدالدين بن طالب وأمين عام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية عبدالعزيز بن حمد العقيل وبمشاركة جمعية الصناعيين اليمنيين وهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية وعدد من الجهات والمؤسسات الصناعية ومجموعة من الصناعيين ورجال الأعمال اليمنيين.

واكد مدير عام جمعية الصناعيين علي المقطري لـ«الثورة» أن الاجتماع يبحث سبل تفعيل التعاون بين اليمن ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية التي تقوم بنشاط كبير لتطوير القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وشدد المقطري على أهمية الاجتماع لفتح آفاق واسعة للتعاون الصناعي بين اليمن ومنظمة الخليج للاستشارات التي قررت توسيع أنشطتها الصناعية والاستشارية لتشمل اليمن.

وقال :إنه سيتم استعراض الخدمات التي تقدمها المنظمة والدور الذي تقوم به في خدمة القطاع الصناعي وكيف يمكن أن تستفيد اليمن من هذا الدور للانتقاء بهذا القطاع الواعد.

وكانت وزارة الصناعة والتجارة والمنظمة الخليجية قد وقعتا مؤخرا على اتفاقية لانضمام اليمن للمنظمة الخليجية للاستشارات الصناعية، تهدف إلى مساعدة الجانب اليمني في إعداد دراسات الجدوى للمشاريع والبرامج التي تهدف إلى تنمية القطاع الصناعي وتوسيع القطاعات الإنتاجية ذات الميزة النسبية في الصناعة اليمنية، وإشراك اليمن في البرامج والدورات التدريبية التي تقوم بها المنظمة، بالإضافة إلى تعيين كل طرف منسقا دائما لمتابعة تنفيذ البرامج والاتفاقيات المشتركة، كما تتولى وزارة الصناعة والتجارة تشجيع القطاع الخاص الصناعي في اليمن للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها المنظمة وفقاً للشروط والأنظمة المحددة والمجالات المتوافرة لدى المنظمة.

وتأسست «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك) عام 1976م من قبل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وانضمت إليها الجمهورية اليمنية عام 2009م،كمنظمة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية،وبهدف تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء من خلال جمع ونشر المعلومات عن مشروعات وسياسات التنمية الصناعية، وتقديم المقترحات الخاصة بإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين الدول الأعضاء، وتقديم التوصيات للتوفيق بين مشروعات التنمية الصناعية، وتنسيق وتطوير التعاون الفني والاقتصادي بين الشركات والمؤسسات الصناعية القائمة أو التي ستقام، وتقديم المساعدة الفنية في تحضير وتقييم المشروعات الصناعية، وإعداد البيانات والدراسات المتعلقة بالصناعة.

من جهة أخرى تدشن المنظمة اليوم بصنعاء بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة برنامج واسع لتنمية مهارات العاملين بالقطاع الصناعي في اليمن.

ويستهدف البرنامج رفع كفاءة العاملين لتطبيق التصانيف الصناعية وتطوير الأداء في القطاع الصناعي بشكل عام.

ويتضمن البرنامج، الذي يعد من أهم المشاريع التأهيلية النوعية والموجه لقطاع تنموي واقتصادي هام ويعمل به عدد كبير من الأيادي العاملة، تدريب أكبر عدد ممكن من موظفي وزارة الصناعة والتجارة والجهات ذات العلاقة بالتصانيف الصناعية، ورفع كفاءة العاملين في مجال الإحصاءات الصناعية في الوزارة والجهات ذات العلاقة.

كما تهدف الورشة التدريبية إلى تطوير العمل الإحصائي الصناعي والتنسيق وتوحيد الأساليب الإحصائية المتبعة في مجال الأنشطة الصناعية، بالإضافة إلى تعريف المشاركين بآخر التحديثات التي أدخلت على تصنيف4 ISIC)) وطرق التحويل بين التصانيف المستخدمة والنظام المنسق(HS) .

وتضمن البرنامج التدريبي نطاقين رئيسيين : تنظيم برنامج تدريبي حول التصنيف الصناعية، وكذا عقد برنامج تدريبي حول التصنيف السلعي الموحد، وبعدد (4) خبراء لكل نوع.

ضمن نتائج مسح ينفذ لأول مرة في اليمن

38% من المنشآت التجارية الكبيرة لاتستخدم وسائل التجارة الالكترونية في أعمالها

أحمد الطيار/

،، كشفت دراسة إحصائية حديثة أن 38% من المنشآت الكبيرة لأنشطة التجارة الداخلية في اليمن لم تستخدم الانترنت أو أي وسيلة إلكترونية أخرى في أي عمل من أعمالها التجارية فيما تمكنت 62 % من المنشآت الكبيرة لأنشطة التجارة الداخلية في اليمن من استخدام الانترنت أو أي وسيلة إلكترونية أخرى في عمل من أعمالها.

وقال إياد القرشي - المدير التنفيذي لمشروع التجارة الدولية في الخدمات بالجهاز المركزي للاحصاء: إن أمانة العاصمة ومحافظتي عدن والحديدة احتلت المراتب الثلاث الأولى من حيث إستخدام المنشآت للانترنت وأي وسيلة إلكترونية أخرى في أي عمل من أعمالها خلال عام 2011م بنسب 62% - 14% - 10% على التوالي.

لافتا إلى أن المقصد بالتجارة الإلكترونية ينطبق على كافة عمليات بيع وشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت، إذ أن التجارة الإلكترونية - منذ انطلاقتها- كانت تتضمّن معالجة حركات البيع والشراء وإرسال التحويلات المالية عبر شبكة الإنترنت، ولكن التجارة الإلكترونية في حقيقة الأمر تنطوي على ما هو أكثر من ذلك بكثير، فقد أصبحت تشمل عمليات بيع وشراء المعلومات نفسها جنبا إلى جنب مع السلع والخدمات.

وبينت الدراسة والتي تنفذ لأول مرة في اليمن بصفة رسمية أن 83% من اجمالي المنشآت التي استخدمت أو تستخدم الانترنت تمتلك موقعاً على الشبكة العنكبوتية. كما احتلت أمانة العاصمة المركز الأول من حيث ملكية المنشآت لموقع على الشبكة العنكبوتية بنسبة 68%.

وتشير الدراسة إلى أن 26% فقط من المنشآت تلقت طلبات مبيعات لمنتجاتها عبر الانترنت كما احتلت عدن المركز الأول من حيث تلقى منشآتها لطلبات مبيعات عبر الانترنت بنسبة 46% وهناك 54% من المنشآت قدمت طلبات شراء لمنتجات عبر الانترنت.

وحسب القرشي بينت الدراسة أن نشاط تجارة الجملة و تجارة العمولة باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية هو الاكثر شيوعاً واستخداماً ضمن الأنشطة الثلاثة بنسبة بلغت 51% يليه نشاط بيع وصيانة المركبات ذات المحركات والدراجات النارية وبيع الوقود بالتجزئة بنسبة 31% ثم النشاط تجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية والمنزلية باستثناء المركبات بإجمالي 18 منشأة وبنسبة 18%.

وكشفت الدراسة أن المنشآت التجارية في محافظة تعز تعد الأقل من حيث تقديم منشآتها لطلبات شراء للمنتجات عبر الانترنت وبنسبة صفر%.

وطبقا للدراسة تعتبر المنشاة هي وحدة المعاينة في المسح ويعود السبب في ذلك أن المنشأة (كوحدة معاينة) لديها ميزة هامة وهي أنها ثابتة من حيث الموقع، وتعني وحدة المعاينة هي تلك التي ستجمع منها البيانات أثناء العمل الميداني بحيث تكون عنصراً أو مفردة من عناصر المجتمع الإحصائي، وتحقيقا لأغراض هذا المسح فإن المبدأ العام في جمع البيانات يقوم اساسا على استيفاء الاستبيان لكل منشآة .

وشملت الدراسة المنشآت الواقعة ضمن الأنشطة التجارة الداخلية في التصنيف (ISIC 3) وهي بيع وصيانة المركبات ذات المحركات والدارجات النارية وبيع الوقود بالتجزئة ويرمز له بالرقم 52 و تجارة الجملة و تجارة العمولة باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية ورمزها (51) و تجارة التجزئة و إصلاح السلع الشخصية والمنزلية باستثناء المركبات ورمزها (50) ضمن خمس محافظات هي الأمانة وعدن وتعز وحضرموت والحديدة.

وتم اعتبار إطار التعداد العام للمنشآت 2004م إطارا شاملاً لسحب عينة المسوح الاقتصادية، حيث تتوفر فيه كل البيانات المطلوبة (الإدارية والتعدادية) وأعداد المنشآت وأسمائها وملاكها وأنشطتها الاقتصادية.

وتم تحديد الإسناد الزمني للدراسة باحتساب آخر نشاط اقتصادي يزاول من قبل المنشآت خلال سنة ميلادية كاملة تبدأ في أول يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر في نفس السنة وليس شرطاً ممارسة النشاط طوال السنة فقد تكون أياماً معدودة أو أسابيع أو أشهر معينة من السنة وينفذ العمل الميداني للدراسة في منتصف السنة التالية ليتم أخذ البيانات عن السنة السابقة لها (المنتهية في 2011/31/12م).

ويشير المدير التنفيذي للمسح إلى أن الدراسة أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات مؤكدة أنه على الرغم من وجود الكثير من الصعوبات لدى اليمن في سبيل الإستفادة من التجارة الإلكترونية، إلا أن هناك أملاً كبيراً في تخطي هذه العقبات واللحاق بركب الدول الأخرى في هذا المجال، ولكن لن يتحقق ذلك إلا بوضع وتفعيل استراتيجيات بعيدة ومتوسطة المدى وعلى المستوى المحلي لتطوير قطاع تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية.

وتؤكد الدراسة أن من هذه التوصيات التي ينبغي الاهتمام بها إعطاء الأولوية لقطاع العلوم وتقنية المعلومات في إعداد وصياغة برامج وخطط التعليم الوطنية وإنشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ودعمها بالإمكانيات المادية والمعنوية بغرض تطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية وتعزيز دور البحوث والتطوير.

ودعت التوصيات إلى تبني سياسة التثقيف التكنولوجي واستخدام تقنية المعلومات بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال برامج التدريب والتعليم في المؤسسات المهنية والإدارية، مع الاهتمام بنشر الوعي التقني في المؤسسات التعليمية والأكاديمية وتحديث مناهج التعليم بما يتناسب والبيئة التكنولوجية.

وحثت على توجيه وتخصيص الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مجال قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، والعمل على سن التشريعات القانونية وتحديد الأطر التنظيمية لحماية مستخدمي تقنية المعلومات والحفاظ على حقوق المستهلكين والبائعين في بيئة التجارة الإلكترونية، وتعزيز ودعم دور المصارف التجارية في المعاملات التجارية الإلكترونية من خلال تسهيل إتمام وتحصيل المدفوعات والحفاظ على حقوق الأطراف المتعاملين ،ودعم برامج تكنولوجيا وتقنية المعلومات.

رأي اقتصادي

الشراكة المصرفية التأمينية

د.أحمد إسماعيل البواب

،، ليس بخاف على من يعمل بالمؤسسات المالية والمصرفية والشركات والهيئات والمؤسسات التأمينية في بلادنا أن تسويق وتقديم السلع التأمينية لا تزال تفتقر وتحتاج إلى صيغ قانونية تؤهل المصارف والمؤسسات المالية وشركات وهيئات ومؤسسات التأمين للقيام بعملية التأمين بشكل واسع، فمن خلال تتبعي لأنشطة التأمين أجد أن هناك مصارف ومؤسسات مالية تقوم بعملية تسويق أنواع التأمين على الرغم من الحدود الفاصلة ما بين الخدمة التي تقدم من قبل مصارفنا وما تقدمه الهيئات والمؤسسات والشركات التأمينية وأصبح اليوم عالم المصارف والتأمين محطة واحدة للمستهلكين وللزبائن والعملاء وكيان واحد للحصول على جميع الاحتياجات من الخدمات والمنتجات، لذلك نجد أن غالبية مصارفنا وشركاتنا التأمينية تدمج عملياتها في هذا المجال وصار ملامح الإندماج في تقديم الخدمات والمنتجات يأخذ مداه بشكل عام، حيث بدأت العديد من المصارف بتسويق السلع والخدمات والمنتجات التأمينية خصوصاً لتلك الشركات والمستهلكين والزبائن التي ترتبط معهم إما من جهة قاعدة المساهمة المشتركة أو لارتباطهما معاً بتحالفات مالية متعددة.

ومن الملاحظ أن الساحة المالية والمصرفية والتأمينية تشهد قاعدة مشتركة من مؤسسين ومساهمين في كل من القطاع المصرفي والمالي وقطاع التأمين وهذه القاعدة هي الدافعة الرئيسية في عمليات الدمج بين خدمات التأمين وخدمات المؤسسات المالية والمصرفية، ولا شك أن أي مشروع مناط بالجدوى الاقتصادية والمنفعية والتنموية والعائد هو من وراء الاستثمار فيه، كما أننا نجد أن الظروف الحالية والتأمينية والنتائج الفنية مشجعة لوجود مثل هذه الشركات والتحالفات وهي محاطة بسياج من الثقة المشروعة التي تؤهلهما لسد حاجة السوق وخلق شراكة معتمدة على القوة والمتانة وتبادل المصالح المشتركة وخدمة النمو والتنمية الاقتصادية.

Email Ahmed albauab @hot mail. com

برنامج التضامن يخفض هامش الربح على التمويلات لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر

حسن شرف الدين/

،، أعلن برنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر عن تخفيض هوامش الربح المحتسبة على التمويلات التي يقدمها البرنامج لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر لتتراوح بين 18%-12 سنويا مع ابقائها عند 24% سنويا للمبالغ الصغيرة التي تتراوح بين 25 و250 ألف ريال.

جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي نظمه البرنامج أمس بصنعاء بمشاركة شبكة اليمن للتمويل الأصغر والصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الفرص الاقتصادية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

وفي افتتاح المؤتمر الصحفي أشار المدير التنفيذي لبرنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر عباس الباشا إلى أن البرنامج يسعى للتخفيف من البطالة والعمل من أجل يمن خال من الفقر والحد من الفقر من خلال توفير الفرص التمويلية والتأهيلية المناسبة لشرائح المجتمع الأكثر فقرا والأقل فرصا في جميع محافظات الجمهورية للإسهام بالنهوض بها حتى تصبح منتجة ومتمكنة اقتصاديا واجتماعيا.

من جهته أكد رئيس وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في الصندوق الاجتماعي للتنمية أسامة الشامي أن الظروف التي مر بها اليمن خلال العامين الماضيين أثرت تأثيرا كبيرا على الجانب الاقتصادي والاستثماري في اليمن.. مشيرا إلى أن الصندوق الاجتماعي يعمل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لخلق فرص عمل وتمويل أصحاب المشاريع الصغيرة حتى يحقق أصحابها الاكتفاء الذاتي وتخطي مستوى الفقر.